

مصادر الدخل في المغرب في العصر الروماني

نهى حسن محمد عبد الرحيم على(*)

مقدمة :

يتناول هذا البحث موضوعاً من موضوعات التاريخ الاقتصادي في المغرب الروماني، وهو " مصادر الدخل في المغرب في العصر الروماني " حيث كانت بلاد المغرب القديم -التي تطابق جغرافياً بلاد المغرب الحديث بدوله الثلاث تونس والجزائر والمغرب الأقصى- تمثل أهمية اقتصادية بالنسبة لروما كمصدر أساسي للحصول على حاجتها من موارد البلاد لاسيما القمح غذاء شعب روما وإيطاليا بأسرها، وسخر الرومان في سبيل ذلك كل طاقاتهم وإمكاناتهم حيث لم يتركوا مصدراً من مصادر الدخل - التي كان أهمها الأرض والتجارة- إلا واستغلوه بشتى الطرق للحصول على أكبر عائد ممكن فقاموا بتنمية جميع الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة والتجارة والصناعة ، وهو ما يوضح العقلية الاقتصادية التي كانت تسيطر عليهم والتي دفعتهم لتوفير الشروط الفعالة لإنجاح عملية الاستغلال التي كانت أهم دوافع الرومان لاحتلال المغرب رغم ما تكبدوه من خسائر مادية وبشرية لتحقيق ذلك، ولاشك أن أسلوب الاستغلال المتعمد من قبل الرومان حال دون أن تعود تلك الأموال لصالح سكان الولايات ، ولكن في النهاية عادت لصالح الخزنة العامة للدولة.

بالنسبة لأهمية الموضوع فإن مصادر الدخل في المغرب في العصر الروماني موضوع جدير بالدراسة في بلاد تتمتع بموارد وثروات متعددة لم يستطع أهله استغلالها بصورة مناسبة ، في مقابل وجود محتل يجيد هذا الاستغلال وإدارته وهم الرومان بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها دولتهم في تلك الفترة والتي كانت تستدعي ذلك حيث شهدت روما وجود نظامين مختلفين ، النظام الجمهوري ثم النظام الإمبراطوري الذي بدأ عام ٢٧ ق.م. باعتراف الإمبراطور (أغسطس) العرش ، هذين النظامين كان لكل منهما ظروفه

(*) ، عدد ٤٤ ، يوليو ٢٠١٨ ص ص ٥١ - ٧٦ .

وبالتالى سياساته وتوجهاته التى أثرت بصور مختلفة على أحوال الولايات الرومانية، فقد شهد العصر الجمهورى فى روما الكثير من الأزمات الاقتصادية الناجمة عن استمرار العمليات الحربية للقادة العسكريين الرومان فى إيطاليا وآسيا وشمال أفريقيا وقتاً طويلاً عانت منه الخزانة العامة للجمهورية الرومانية من نقص الموارد والديون الطائلة ، يضاف إلى ذلك ما شهده هذا العصر فى نهاياته من صراع بين القادة العسكريين والحكام على السلطة فى حرب أهلية فقدت فيها روما الكثير من ثرواتها و أبنائها ، كما شهد العصر الإمبراطورى أيضاً العديد من الحروب و التوسعات العسكرية وهو ما تسبب فى حدوث أزمة اقتصادية كبيرة كان المغرب وموارده أحد وسائل الخروج منها.

أولاً-الأرض كمصدر للدخل وطرق الرومان في استغلالها

١- تقسيم وتوزيع الأرض وإدارتها

بعد احتلال الرومان لإقليم قرطاجنة عام ٤٦ ق.م اعتبرت معظم أراضي الإقليم من الوجهة القانونية ملكا للشعب الروماني *Ager Publicus*، لأنها أراضي الأعداء المهزومين الذين سلموا للشعب الروماني ليس فقط أراضيهم بل أنفسهم وأموالهم وبيوتهم ومعابدهم، ووضعت تحت تصرف الإدارة المركزية في روما وذلك باستثناء أراضي المدن والقرى الملحقة بها التي تحالفت مع الرومان في حريهم الأخيرة ضد قرطاجنة^(١)

كانت المشكلة هي كيفية إدارة الرومان لتلك الأراضي واستغلالها وإيجاد من ينوب عن الحكومة المركزية في استثمارها، لذا صدرت تشريعات قانونية تنظم حق الانتفاع بتلك الأراضي، وهو ما عبر عنه خبراء القانون الروماني بحق الحيازة *Bissessio*، وحق نقل حيازتها من منافع إلى آخر بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة، وأطلقت الحكومة يد المستثمرين الراغبين من الرومان لإدارة تلك الأراضي نيابة عنها^(٢)

هؤلاء المستثمرون كان معظمهم من رجال الأعمال والتجار الإيطاليين ممن تجمعت في أيديهم ثروات طائلة بعد ضم الرومان أقاليم جديدة فتحت المجال أمام هؤلاء لممارسة أنشطتهم ومنها تأجير أراضي الدولة في البلدان المفتوحة حديثا والتي آلت ملكيتها للشعب الروماني بنظام الحيازة، وقد حقق هؤلاء من دخل تلك الأراضي أموالا كثيرة استغلوها في أعمالهم بمجالات أخرى مثل التجارة والصناعة وأعمال المصارف^(٣).

في المغرب أطلق الرومان أيدي كبار المستثمرين تعمل في الأراضي الخصبة ذات الإنتاج الوفير قصد استغلالها وزيادة إنتاجها، وهو ما من شأنه أن ساهم في انخفاض سعر الغلال المصدرة إلى أسواق روما وإيطاليا وبكميات كبيرة تفي بحاجة السكان^(٤).

ويبدو أن خصوبة الأرض وإنتاجها الوفير في أقاليم المغرب عامة وبما كانت تدره من أرباح هائلة لصالح الدولة والقائمين على استغلالها، أحد الأسباب التي دفعت الرومان لاحتلال مملكتي نوميديا وموريتانيا بهدف فتح أراضي المغرب أمام المستثمرين، وهو ما حدث بالفعل حيث تسابق المستثمرون الرومان على حيازة أراضي الخصبة وكونوا ضياع واسعة

حولوها إلى مؤسسات إنتاج رأسمالية تخضع نوعية المزروعات فيها لاحتياجات السوق.^(٥)

يمكننا القول إذاً أن بلاد المغرب كانت بالنسبة لروما مستعمرة للاستغلال لا لل عمران على الأقل خلال العصر الجمهورى وبدايات العصر الإمبراطورى دون رقيب أو حدود وعارض المنتفعون أى توجه يهدف إلى استيطان المغرب واستغلال أراضيه بشكل رسمي و منظم -لأن ذلك من شأنه أن يضر بمصالحهم ويحرمهم من ضياعهم الواسعة هناك- خاصة إذا كان هذا الأمر يتم لصالح فقراء روما ، وليس هناك أدل مما قام به هؤلاء لإقناع مجلس الشيوخ الرومانى لإفئال مشروع استيطان قرطاجة المدمرة بعد الحرب وإعادة تعميرها لتوطين فقراء روما ، وتوزيع الأراضى عليهم هناك لاستغلالها ، وهى حملة الاستيطان التى تزعمها نقيب العامة (جايوس جراكوس) Gaius Gracchus عام ١٢٢ ق.م.^(٦)

ساهمت الإجراءات والقوانين التى صدرت فيما بعد فى عدم تكرار تجربة (جايوس جراكوس) وأطلقت أيدى المستقرين من الأثرياء فى ممارسة نشاطهم وبتشجيع من مجلس الشيوخ المتضامن معهم ، وهم ذاتهم من ينوبون عن أصحاب المصالح فى الولايات من أعضائه -كما ذكرنا من قبل- فأصدر المجلس قانوناً زراعياً فى عام ١١١ ق.م. لإضفاء الصفة القانونية على حيازة الأرض بحيث تصبح وكأنها ملكية خاصة لهم حق الانتفاع بها وإدارتها مقابل ضريبة يدفعها هؤلاء لخزانة الدولة.^(٧)

تجدر الإشارة إلى أن أعداد المستثمرين فى مجال الأراض من الرومان والإيطاليين فى المغرب بلغت عام ٤٦ ق.م. حسب تقديرات (قيصر) Caesar حوالى عشرين ألف شخص،^(٨) كلهم يمارسون مهمة الإشراف على استغلال الأراضى وجمع محاصيلها وتنظيم عمليات شحن تلك المحاصيل وتصديرها إلى أسواق إيطاليا.^(٩)

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه خلال القرن الأول الميلادى ازدادت ونمت الضياع (الملكيات الزراعية الكبرى) Latifundia ، لدرجة أن ستة من كبار الملاك كانوا يملكون نصف أراضى المغرب ، إلا أن ذلك صاحبه تدهور منذر بالخطر لهذه الضياع نتيجة لسوء تنظيمها وعدم إدارتها بالطريقة المثلى ، وهو ما هدد وازدادت روما من تلك الضياع التى أخذ يعمها القحط وتوسع فيها المراعى أمام تراجع المساحات المخصصة للإنتاج الزراعى^(١٠).

من أسباب ذلك التدهور الاتساع الشاسع والمبالغ فيه لمساحة تلك الضياع مما كان يصعب معه إدارتها بالإضافة إلى نوعية اليد العاملة فيها ، والتي كانت من العبيد والأجراء الذين لا تربطهم بطبيعة عملهم روابط معنوية من نوع الروابط التي تربط صاحب الأرض بأرضه^(١١)، وقد تم تدارك هذا الأمر وكانت هناك محاولات لإصلاحه منها ما قام به الإمبراطور (نيرون) Neron (٥٤-٦٨ م.) بمصادرة أملاك من تدهورت أراضيهم لصالح الدولة وقسمها إلى قطع صغيرة ووزعها على الفلاحين لزراعتها^(١٢) ، كما تخلى أصحاب الضياع الكبرى من المستثمرين الرومان عن طريقة الاستغلال المباشر للأراضي التي اعتمدوا فيها على العبيد والأجراء واستبدلوها بنظام الاستثمار بالوكالة الذي غناهم عن متاعب البحث عن أيدي عاملة وجنبهم نتائج تمرد العبيد وتقاعس الأجراء عن أداء الأعمال المطلوبة^(١٣)، وذلك عن طريق تأجير الأراضي إلى مزارعين يمارسون استغلالها بأيديهم مقابل تقديم حصة من إنتاجها إلى صاحب الأرض سواء كان الإمبراطور أو غيره من واضعي اليد على الأراضي ، وقد حددت قوانين (مانكيانا) Lex Manciana هذه الحصة بثلث الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى تعهد المزارعين المؤجرين بالعمل أياماً معينة في الضيعة وخارج الأرض التي تحت أيديهم ، وكذلك بتقديم دوابهم للعمل في الضياع^(١٤).

تطلب هذا الأسلوب الجديد وضع إدارة للإشراف على عملية استغلال الأراضي وتطبيق القوانين وجمع أقساط الإنتاج من المزارعين المتعاقدين كان على رأسها الإمبراطور الذي كان يعين وكيلًا عنه في كل ولاية Procurator يكون مسئولًا أمامه عن استغلال الأراضي بها، وهو من طبقة الفرسان و يقيم في عاصمة الولاية ويشرف على إدارة مركزية مكونة من وكلاء آخرين دونه منزلة موزعون على المناطق الزراعية ، حيث توجد الضياع التي تحت إشرافهم ويعرف هؤلاء بوكلاء الجهة ، وكان بإمكان الوكيل المركزي بالولاية أن يتخذ لنفسه حرسًا أو شرطة يرغم بها مروضيه على الإذعان للقوانين وتنفيذها بصرامة ودقة ، أما وكلاء الجهة فكانت مهامهم تنحصر في تطبيق القوانين ومراقبة إبرام الصفقات الجيدة فيما يتعلق بتأجير الأرض وما إلى ذلك ، ويلي هؤلاء (مسيرو الأعمال) Con Catores المقيمون بالضياع والذين باثشروا مهامهم بموجب عقد يبرمونه مع صاحب الأرض على أن يقوم هؤلاء بزراعة جزء من أراضي الضياع وتأجير الأجزاء الأخرى إلى مزارعين ، كما كانوا يشرفون على جمع الأداءات منهم وعلى (العمل القسري) Opera الذي كان يؤديه هؤلاء المزارعون ، الذين كانوا يتعرضون لعقوبات رادعة كالجلد والسجن في حالة عدم تنفيذ ما عليهم من أعمال.^(١٥)

بالإضافة إلى تلك الملكيات أو الضياع التي كانت أشبه بمؤسسات للإنتاج الزراعي الكبرى والتي خضعت لنظام الحيازة ووضع الرومان لها نظاماً إدارياً محكماً لتحقيق أكبر عائد منها - كما رأينا، فقد منحت الإدارة الرومانية أيضاً قطعاً صغيرة من الأراضى الخصبة التي لم يشملها نظام الحيازة إلى المزارعين أو الجنود الرومان المتقاعدين قصد تجميعهم في مستعمرات بعد إجراء عملية المسح أو (الكنترية) Centuria^(١٦)

كان الغرض من عملية المسح إحصاء الأراضى وتقسيمها إلى حصص متناسبة المساحة يسهل توزيعها على المنتفعين الرومان أو تأجيرها، ومن ثم يتسنى للإدارة الرومانية مراقبتها وتحديد أنصبتها من محصولها، وتعكس آثار هذا العمل على البنية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب مدى دقة ما وضعه الرومان من قواعد علمية ونظم استغلال محكمة للأراضى لم يسبق لها مثيل، فالمسح والتنظيم الكنتورى إذن إجراء إدارى أملتة المصلحة الاقتصادية والسياسية للرومان، فبعد أن كانت تنتهى مهمة القوات الرومانية من مطاردة أصحاب الأراضى الشرعيين تعقبها عملية المسح لتمهيد السبيل للمزارعين الرومان للعمل فى ظل الأمن والقانون^(١٧).

أما بالنسبة للأراضى الأقل خصوبة وأراضى المراعى والتي تقع فى أقاليم صعبة غير ملائمة للاستغلال المباشر عن طريق مزارعين رومان كالمناطق الجنوبية من موريتانيا والسهوب الواقعة داخل الحدود، فقد تركها الرومان للاستفادة منها استفادة جماعية بين الرومان والأهالى، لكنها ظلت من وجهة نظرهم أراضى رومانية، ومن ثم كانت قابلة للمصادرة أى وقت^(١٨).

بعد أن سيطر الرومان على الأراضى سيطرة شبه تامة باعتبارها مصدر الدخل الأساسى فى المغرب، اتخذوا بعض الإجراءات لتحقيق أكبر استفادة منها كانت أهمها التحكم فى الخريطة الزراعية بالمغرب والاهتمام بمشروعات الرى على النحو التالى:

٢- التحكم فى الخريطة الزراعية .

تنبهت الإدارة الرومانية إلى ضرورة تنظيم الإنتاج الزراعى فى المغرب والتحكم فى توجيهه بما يحقق مصلحة الاقتصاد الرومانى، هذا الانتاج الذى كان عماده الغلال وخاصة القمح^(١٩)، ولعل قرار الإمبراطور نيرون -سالف الذكر- المتعلق بوضع يد الدولة على (الضياع الكبرى) Latifundia التى أصابها الإهمال بالمغرب لخير دليل على حرص الإدارة الرومانية على ما تنتجه تلك الضياع كما أصدر الإمبراطور (دوميتيانوس) Domitianus(٨١-٩٦ م.) قراراً بمنع زراعة الكروم والزيتون فى أراضى المغرب وقطع ما غرس منها لتحل

محلها زراعة القمح ، وهو قرار يجسد تدخل الإدارة الرومانية للتحكم في نوع المحاصيل التي يتم زراعتها هناك حسب ما تقتضيه الأحوال الاقتصادية المتغيرة مع تغير الحاجة^(٢٠)

ففي القرن الأول الميلادي على سبيل المثال فرضت الحكومة الرومانية زراعة القمح بكميات كبيرة بدافع الحاجة لإطعام المواطنين والجيش الروماني بالمغرب من ناحية ثم إرسال الباقي إلى شبه الجزيرة الإيطالية لتوزيعه هناك من أجل سد احتياجات سكانها من القمح الذي يمثل الغذاء الأساسي لهم من ناحية أخرى، لكن أثر ذلك كان سلبياً على خصوبة التربة وبالتالي نقص الإنتاج ، مما دفع الإدارة إلى حث المزارعين على تحسين التربة واستصلاح أراضي جديدة^(٢١) ، فبعد أن اقتصرت الأراضي المخصصة لزراعة القمح على السهول الممتدة من الساحل التونسي إلى حوض نهر (باجراداس) Bagradas -مجردة بالجزائر حالياً- فضلاً عن سهول نوميديا العليا الممتدة من مرتفعات الشمال إلى أعماق الأوراس، بالإضافة إلى سهول ولايتي موريتانيا الخصبة، اتسعت الخريطة الزراعية جغرافياً -بفضل استصلاح الأراضي- تدريجياً نحو الداخل فشملت المنحدرات والهضاب، ووصلت خلال القرن الثالث الميلادي إلى أطراف الصحراء وتمت زراعة القمح جنباً إلى جنب مع أشجار الكروم والزيتون.^(٢٢)

لم يقتصر تقدم الخريطة الزراعية في المغرب على التوسع الجغرافي فحسب بل شهد هذا التقدم أيضاً توسعاً نوعياً ، فلم تعد المحاصيل الزراعية قاصرة على القمح حيث بدأ الأباطرة منذ القرن الثاني الميلادي - الذي عرف بقرن الكروم والزيتون- يركزون اهتمامهم على الزراعة الشجرية^(٢٣) ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب على الزيت والنبيد واتساع القاعدة الاستهلاكية لهما^(٢٤) ، فقد اهتم الرومان بزراعة الزيتون في المغرب من أجل إنتاج الزيت الذي ازداد الطلب عليه لاستخدامه في صناعة الصابون والعمود وأغراض الإنارة ليس فقط في المغرب لكن كان يصدر لكل أرجاء الإمبراطورية الرومانية خاصة إيطاليا ، أما الكروم فقد توسع الرومان في زراعته من أجل إنتاج النبيذ الذي كان من أهم السلع المصدرة لإيطاليا وجهات البحر المتوسط الأخرى، وكان إنتاج هذين المحصولين والصناعات القائمة عليهما وتصديرهما مصدراً لا يستهان به من مصادر دخل تلك الولايات^(٢٥).

فقد انتشرت بسايتين الزيتون والكروم بمعدلات مذهلة في المغرب ، خاصة بالمناطق الرطبة المحاذية للسواحل، والمناطق الجنوبية والجبالية في ولاية موريتانيا ، بعد أن دفع الرومان بالحدود إلى أقصى نقطة ممكنة جنوب الولاية وإخلائها من البدو الرحل ومنع من تبقى من ممارسة حرفة الرعي وتحويلهم إلى مزارعين.^(٢٦)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تشجيع الأباطرة لزراعة الكروم والزيتون بالمغرب لم يكن فقط ضرورة اقتصادية بل كان أيضاً من العوامل التي ساعدت على فرض السلم والهدوء بالمناطق الجبلية والأراضي المتاخمة للصحراء التي كانت مركزاً لتجمع البدو الرحل وما يمكن أن تسببه حركة هؤلاء من تهديد لحدود الولايات الرومانية الجنوبية، حيث ساهم هذا التوسع في جذب هذه القبائل إلى الاستقرار والزراعة ، كما مكن ذلك الرومان من السيطرة على معابر البدو فراقبوا من خلالها تحركاتهم مما مكنهم كذلك من ضبط عملية جمع الضرائب حيث تسببت كثرة حركة البدو الرعاة في ضياع أموالا كثيرة كانت تدر دخلاً من هذه الضرائب ، وتمكنوا أيضاً من مراقبة تجارة الصحراء وأخضعوها لنظام جمركي دقيق.^(٢٧)

٣- الاهتمام بمشروعات الري.

ارتبط بمسألة استغلال الرومان للأرض المزروعة وإدارتها وتحديد نوع المحاصيل المنزرعة حسب أهميتها كسلع استهلاكية أو استراتيجية تدر دخلاً أو إذا شئنا أن نقول الجزء الأكبر من دخل الولايات ، حزمة الإجراءات والأساليب التي اتبعتها الرومان لتحسين أداء وإدارة تلك المنظومة وقدر رأينا بعضها فيما سبق، أما بخصوص الاهتمام بمشروعات الري فكان الإجراء الأهم والضروري ، فلا زراعة بدون مياه ولا ري بدون تنظيم لمصادر تلك المياه.

وجدير بالذكر أن مصادر المياه في المغرب القديم انحصرت في المياه الجوفية ومياه الأمطار والأنهار التي أشارت المصادر القديمة إليها في مواضع كثيرة حيث ذكر (هيرودوت) Herodotus بحيرة التريتون الواقعة بجوار خليج سيرت الصغير بتونس الحالية^(٢٨) ، ويذكر (بليني) Pliny نهر (الأمباساجا) Ampasaga - نهر الوادي الكبير حالياً- الذي يفصل بين شرق نوميديا وغربها، والذي ساعدت سهوله على قيام الزراعة في تلك المنطقة^(٢٩) كما تكرر ذكر نهر(ملوكا) Mulcha - نهر الملوية في المغرب حالياً- فعلى سبيل المثال ذكر (سترابون) Strabon أنه يفصل بين مملكتي موريتانيا ونوميديا، وأنه يصب في البحر المتوسط، مكوناً سهولاً فيضية على ضفافه استخدمت في الزراعة منذ القدم، ، بالإضافة إلى نهر(باجراداس) Bagradas -مجردة بالجزائر حالياً- الذي ينبع من الجبال المرتفعة عند مدينة (سيرتا)Cirta- قسنطينة بالجزائر حالياً- ويصب في خليج تونس والذي ساعدت روافده العديدة

على قيام الزراعة هناك^(٣٠)، وقد ساعد توافر مصادر المياه مع التربة الخصبة في تلك المنطقة الممتدة من مدينة (سيرتا) حتى غرب مدينة قرطاجة على زراعة عدد من المحاصيل بكميات كبيرة والتي كان أهمها القمح^(٣١)، حيث ذكر (سترابون) أن سكان تلك المنطقة كانوا يحصدون القمح مرتين في العام الأولى في الربيع والثانية في الصيف^(٣٢).

تزايدت أهمية الحصول على مياه الري وتنظيم استخدامها مع تزايد التوسع الزراعي في المغرب خاصة في المناطق الجنوبية التي ترتفع فيها أهمية المياه ارتفاعاً يتناسب تناسباً عكسياً مع منسوب المطر الذي تحظى به سنوياً، وقد رأينا كيف أمد الرومان بعض الأقاليم الرعوية لزراعة جديدة قابلة للتكيف مع طبيعة تلك الأقاليم السهبية وهي الزراعة الشجرية مثل زراعة الكروم والزيتون، وقد حقق الرومان ذلك من خلال التحكم في المياه بمختلف مصادرها واستغلالها استغلالاً عقلانياً، فلم يتركوا مصدرًا من مصادر المياه دون استغلاله في الري، وذلك بإقامة العديد من منشآت الري^(٣٣).

من هذه المنشآت على سبيل المثال السدود التي اهتم الرومان بتشييدها في نقاط الاتصال بين الأودية والجبال لتخزين مياه الأودية من الأمطار واستغلالها في الري خلال فترات الجفاف، حيث كان لكل سد جدار لصد مياه الأودية وجمعها لاستخدامها عند الحاجة، وقد دلت الأبحاث الأثرية على وجود عدة نماذج من تلك السدود في المغرب في الوديان الممتدة من مرتفعات (الأوراس) شمال شرق الجزائر الحالية^(٣٤).

عرف الرومان أيضًا بناء الصهاريج وكان الغرض من إنشائها التحكم في مياه المطر الغزير، وتعرف هذه الصهاريج بالمطرية *Impluvium*، وهي عبارة عن أحواض كبيرة تقام أسفل المنحدرات لحجز المياه الجارية على السطح وتوجيهها إلى خزانات واسعة يطلق عليها السكان الحاليين اسم (مواجب) أي خزانات فسيحة مفتوحة، وهي مجهزة بخزانات أمامية لترسيب الحصى والعوالق وأخرى خلفية للتحكم والتوجيه، وتدل الأبحاث الأثرية على انتشار تلك الصهاريج في المناطق الجنوبية من المغرب، والتي تتميز بأمتارها الرعدية السريعة المتقطعة، ولعل الخزان الذي يوجد على طريق القيروان / قفصة على بعد ٤٦ كم من قفصة والذي يبلغ طول جدار الحجر فيه ٣٥ مترًا لأبرز الأمثلة على تلك الصهاريج^(٣٥).

اهتم الرومان أيضًا بحفر الآبار وذلك من أجل التحكم في المياه الجوفية باعتبارها أحد أهم مصادر المياه في المناطق الجنوبية، وتظهر لنا الشواهد الأثرية في الواحات الصحراوية

بالمغرب شبكة من الآبار الأرتوازية^(٣٦) ذات الدقة العالية والامتداد الكبير وأهمها بئر أم ريموم Oum Remum الذي يقع بمدينة (سطيف) بالجزائر الحالية.^(٣٧)

اهتم الرومان أيضًا بإقامة نوع آخر من منشآت الري وهو منشآت التوزيع مثل في قنوات النقل، وخزانات الحفظ، وقنوات التوزيع، حيث كانت قنوات النقل تعرف باسم (جنايا) Gnaia أو القنوات المرفوعة لأن معظمها أقيم فوق قناطر إلا أن بعضها عثر عليه مخترقًا جوف الأرض، وقد تطلبت أهمية الماء وسوء توزيع مصادره في المغرب استخدام تلك القنوات بصورة كثيفة ومتنوعة بغرض نقل الماء من مصادر مباشرة إلى خزانات الحفظ ومن تلك الخزانات إلى البساتين والحدايق والحقول، لذلك انتشرت قنوات النقل على ضفاف الأودية الداخلية من أجل استغلال مياه الأودية بكثافة في تلك المناطق المعروفة بندرة الأمطار، وكانت ذات أحجام وأشكال متعددة ترتبط أساسًا بطبيعة السطح وقوة تدفق الماء، كما كانت تسد بسدادات للتحكم في مياهها واستغلالها عند الحاجة^(٣٨).

أما خزانات الحفظ التي ارتبط توزيعها بتوزيع مصادر المياه وقنوات النقل فقد أقامها الرومان في الأماكن المشرفة على الحقول والمزارع لتزويدهما بالماء، وكانت أهم الجهات التي عثر بها على آثار لتلك الخزانات جنوب نوميديا وجنوب الأوراس^(٣٩)، أما بالنسبة لقنوات التوزيع فقد أقيمت عند الوديان التي تجري غالبًا في مستوى منخفض عن مستوى الأراضي الزراعية لتوزيع مياه تلك الوديان على المستويين الأفقى والرأسى للأراضي الزراعية، وتعتبر منطقة جنوب الأوراس المحاذية لمنخفض الصحراء الشمالية الشرقية الجزائرية من أهم المناطق التي تحتوي على البقايا الأثرية المتعلقة بقنوات التوزيع في المغرب.^(٤٠)

وأخيرًا تدل ضخامة وتنوع ودقة توزيع منشآت الري التي أقامها الرومان بالمغرب والتي كانت نموذجًا فنيًا راقياً من فنون الهندسة الزراعية على أنها أنجزت بواسطة مؤسسات متخصصة في ذلك الشأن وأنها ساهمت في التحكم بالثروة المائية واستخدامها بكيفية مناسبة نتج عنها توسيع المساحة الزراعية وتنوع المحاصيل التي عادت بالخير الوفير على كل أنحاء البلاد.^(٤١)

ثانيًا- التجارة كمصدر للدخل ودور الرومان في تنميتها

١- التجارة الداخلية والخارجية

كانت التجارة مصدرًا أساسيًا من مصادر الدخل في الولايات الرومانية بالمغرب سواء التجارة الداخلية أو الخارجية، فقد ازدهرت التجارة الداخلية بين الولايات أو بينها وبين الأقاليم



المجاورة ، وقامت على أساس تبادل العديد من السلع مثل السمك المملح وخشب (الستروس) CITRUS وكان يتم جلبها من موريتانيا لتصدر لكل أنحاء المغرب ، فيما كان يأتي العقيق بنوعيه الأحمر والأخضر من (سيرتا) والأسفنج من خليج السرت الصغير والمنسوجات الصوفية من مدينة (سطيفيس) Stifis- سطيف بالجزائر حاليًا-، والتمر من الواحات والرقيق من (لبتيس مجنا) Leptis Magna - لبتة بليبيا حاليًا-^(٤٢).

لاشك أن التجارة عبر الصحراء كان لها شأن في هذا المجال، فكانت قبائل (الجرامنتس) GARAMANTES تلعب دور الوسيط في نقل العديد من السلع من المناطق الداخلية إلى الساحل، وكانت أهم تلك السلع العاج والحيوانات المفترسة والأحجار الكريمة، وقد حقق الرومان دخلًا كبيرًا من تلك التجارة بعد أن أخضعوا جميع سلعها لضريبة المرور من خلال المحطات التجارية التي أقاموها على مشارف الصحراء.^(٤٣)

أما التجارة الخارجية فقد أبرزت بوضوح سياسة الرومان الاستغلالية في المغرب حيث طبق الرومان عليها نظام الاحتكار ، بحيث كان كل ما يتم تسويقه خارجيًا من سلع المغرب يأخذ اتجاهه في شكل ضرائب -وليس سلعةً تجارية- من الموانئ الأفريقية إلى إيطاليا^(٤٤).

كانت المغرب تصدر إلى روما القمح والنبيد والزيت، والمواد الخام الأولية مثل الصوف والرخام النوميدي الملون الذي استخدم في زخرفة العديد من المعالم الأثرية في مدينة روما بالإضافة إلى خشب السندروس الذي كان يستخدمه الرومان في صناعة المناضد الفاخرة والذي كان يأتي إليهم من إقليم قبائل (المور) Mauri^(٤٥)، كما كانت تجارة الصحراء تشكل مصدرًا مهمًا من مصادر الحصول على الأحجار الكريمة كالعقيق ومواد البناء والعاج والفيلة والخيول والأسود.^(٤٦)

وبالنسبة للحيوانات الوحشية كان الرومان يستخدمونها في حلبات المصارعة ، وكانت ممارسة هذا النوع من الرياضة أو الاستعراضات تدر أموالًا طائلة تدخل في الخزنة العامة، وكان ذلك يتم على نطاق واسع في روما أو الولايات مما أدى إلى زيادة الطلب عليها خاصة خلال القرن الأول للميلاد ونقص بل والإنقراض بعض أنواع من تلك الحيوانات وأهمها الأسود، فعلى سبيل المثال ذكر (سترابون) أن الإمبراطور (أغسطس) استخدم ما يقرب من ثلاثة آلاف وخمسمائة أسد في الاستعراضات التي كان يقيمها^(٤٧).

كانت الفيلة أيضًا من أهم سلع التجارة التي حصل عليها الرومان من الأقاليم الجنوبية ، ولم ترجع أهميتها فقط إلى كونها سلعة تصدر للخارج ولكن لأهميتها من حيث استخدامها في



الحروب ، والحصول منها على العاج الذي كان يمثل سلعة استراتيجية سواء من ناحية الاتجار به أو استخدامه في بعض الصناعات بينما جلب الرومان الفيلة من من المناطق الجنوبية من أجل الحصول على العاج فضلًا عن استخدامها في الحروب مما أدى إلى نقص هذا الحيوان من المغرب إبان القرن الأول الميلادي^(٤٨).

لذلك حاول الرومان السيطرة علي تجارة الصحراء وقاموا بإنشاء الطرق التي ربطتهم بالمناطق الداخلية، وكانت هذه الطرق محصنة^(٤٩)، إلا أنهم وجدوا صعوبة في إخضاع قبائل الجرامنتس المتحكمة في هذه التجارة نظرًا لما كانت تقوم به من ثورات ، فقاد الرومان ضدها عدة حملات أرسلت إلى مواطنها كانت أشهرها حملة (لوكيوس كورنيللوس بالبوس) Lucius Cornelius Balbus عام ١٩ ق.م. بأمر من الإمبراطور (أغسطس) وكانت نتيجة هذه الحملة هزيمة تلك القبيلة وإخضاعها واستيلاء الرومان على عاصمتها (جراما) Garama^(٥٠)، وهو ما أدى إلى حصولهم على الأخشاب والحيوانات الوحشية والأحجار الكريمة وأحجار البناء دون وغيرها من السلع دون وساطة تلك القبائل.^(٥١)

٢- تشييد الطرق والاهتمام بالموانئ.

نظرًا لأهمية التجارة كمصدر أساسي من مصادر الدخل - كما رأينا- فقد اهتم الرومان بتنميتها وتوفير جميع أسباب ازدهارها مثل الاهتمام بتشبيد الطرق التي تربط الولايات في المغرب ببعضها وتربطها بأقاليم التجارة المجاورة والطرق التي تربط مصادر السلع بمناطق التصنيع وموانئ التصدير، بالإضافة إلى تطوير الموانئ وتشبيد موانئ جديدة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اهتمام الرومان بتشبيد الطرق كان الغرض منه أساسًا حربيًا وسياسيًا فكانت هذه الطرق تستخدم في العمليات الحربية ونقل القوات والعتاد، ومن الناحية السياسية كان الغرض هو ربط الأقاليم والمدن لتسهيل الاتصال بها ومعرفة أحوالها وإحكام السيطرة عليها ، كما تجدر الإشارة إلى أن الرومان فعلوا ذلك في روما وإيطاليا وجميع الولايات.

بنفس هذه السياسة أنشأ الرومان في ولايات المغرب شبكة محكمة من الطرق استخدموها في أوقات السلم لأغراض التجارة وكان ذلك حافزًا قويًا للتجار الذين عمروها بحركة قوافلهم المحملة بمختلف السلع.

كانت قرطاجة هي المركز الذي انطلقت منه العديد من الطرق مثل الطريق الذي يبدأ من قرطاجة إلى (هيبوريجيوس) Hipo Regius-عناية حاليًا بالجزائر- وكان يمر بمدينة (ثابراكا)

Thabraca-طبرقة حاليًا بتونس-، ثم الطريق الذي يبدأ من قرطاجة ويسير موازيًا لنهر) باجراداس)، ثم الطريق الذي يتجه من قرطاجة إلى (لبتيس الكبرى) ،ومعظم هذه الطرق تم تشييده في عهد الإمبراطور (أغسطس).^(٥٢)

على الرغم من أن معظم الطرق التي استخدمت لتسهيل العمليات التجارية كانت قد أقيمت لأغراض حربية كما أشرنا إلا أن هناك بعض الطرق التي أنشئت منذ البداية لأغراض تجارية، فقد أمر الإمبراطور (هادريانوس) جنوده في الفرقة الثالثة الأغسطية بإنشاء طريق تجارى من (روسكادى) إلى (سيرتا) وأمر أيضًا بتشبيد طريق من (تابراكا) إلى شمتو لنقل الرخام النوميدي الملون إلى روما وأسواق البحر المتوسط.^(٥٣)

ساهمت الطرق في ظهور أسواق جديدة كانت من أهم مرافق المدن ، في المغرب وسهلت المبادلات التجارية بين الولايات فكان سوق مدينة (ثيسدروس) Thysdrus – الجم بتونس حاليًا – على سبيل المثال من أهم أسواق الزيت في المغرب ، كما كان سوق مدينة (ثاموجادى) Thamugadi – تيمجاد بالجزائر حاليًا - يمثل تحفة معمارية حقيقية ، يتكون من سبع محلات في شكل نصف دائرة تعرض السلع بها على رفوف مصنوعة من الجرانيت الأزرق قائمة على ركائز صخرية يصل ارتفاعها إلى متر مكعب^(٥٤)، كما ظهر على محاور الطرق مراكز ريفية تقام بها أسواق نصف شهرية Nundinae مثل سوق (كازاى بيقونسيس) Casae Beguenses شمال غرب (سوفيتولا) Sufetula – سبيطلة بتونس الحالية-^(٥٥)

حرص الرومان على تشبيد هذه الطرق بالقرب من مصادر المياه كما زودوا بالعديد من المرافق العامة مثل الجسور والإسطبلات والمخازن مما جعلها بمثابة محطات تجارية وأماكن راحة تزود منها القوافل التجارية والقوات العسكرية بما تحتاج إليه من ماء.^(٥٦)

جدير بالذكر أن تشبيد الطرق كان من مهام حكام الولايات أما الطرق الاستراتيجية المهمة فكان تشبيدها يخضع لإشراف الأباطرة أنفسهم.^(٥٧)

لعبت تلك الطرق دورًا كبيرًا في الربط بين مناطق الإنتاج في الداخل والموانئ الرئيسية وهو ما سهل مهمة نقل السلع المتجهة إلى روما من أماكن إنتاجها إلى تلك الموانئ تمهيدًا لنقلها إلى روما، فمثلًا كان ميناء (هيبوريجيوس) يستقبل قمح مدينة (كالما) Calma-قالمة بالجزائر حاليًا- وزيت مدينتى (ماداورا) Madaure-مداوروش بالجزائر حاليًا- و(ثيفستى) Theveste-

تبسة بالجزائر حاليًا، وكذلك كان الحال بالنسبة لميناء قرطاجة الذى كان يستقبل زيوت وقمح سهل (جراداس)، فيما كان يستقبل ميناء (هادروميتوم) Hadrumetum-سوسة بتونس حاليًا- زيت مدينة (سوفيتولا) Sufetula_سبيطلة بتونس حاليًا، وقمح وزيت الساحل ، ويستقبل ميناء (روسكادي) Rusicade-سكيكيدة بالجزائر حاليًا- زيوت مدينتي (لامبايزيس) Lambaesis-تازولت بالجزائر حاليًا – و(ثاموجادي) Thamugadi-تيمجاد بالجزائر حاليًا- وقمح سيرتا، وكانت السلع تنقل من تلك الموانئ عبر البحر المتوسط إلى ميناء (بوزول) pouzoles فى خليج (نابلي) بإيطاليا على بعد مائتى كم من روما والخاص باستقبال واردات المغرب تمهيدًا لنقلها إلى مدينة روما، ومنذ عهد (هادريانوس) أصبح ميناء (أوستيا) Ostia الذى يقع فى جنوب إيطاليا هو الميناء المسئول عن نقل تلك الواردات.^(٥٨)

ارتبط بتلك الجهود الرامية لتمية التجارة مسألة تأمينها سواء عبر الطرق الداخلية أو عبر الموانئ فقاموا بتأمين الطرق عن طريق تعزيزها بشبكة من المنشآت العسكرية من حصون ونقاط مراقبة لاسيما وأنها أنشئت فى الأصل لأغراض حربية وهو ما ساعد على حماية القوافل التجارية والقضاء على ظاهرة اللصوصية التى كانت تهددها،^(٥٩) كذلك القضاء على عمليات القرصنة فى البحار التى كانت تلحق أضرارًا كثيرة بالتجارة البحرية بفضل قوة الأسطول الروماني الذى خصص الرومان جزء من سفنه لمراقبة ومطاردة القرصنة على سواحل إيطاليا والولايات^(٦٠) ، وكان مقر السفن المخصصة لهذا الغرض فى المغرب مدينة قيصرية لتقوم بحماية الساحل الغربى للبحر المتوسط الذى كان أكثر عرضه لخطر القرصنة^(٦١).

٣- تأسيس الشركات والجمعيات التجارية

ازدهرت التجار على أيدي التجار الرومان فى المغرب والذين تركز نشاطهم فى السلع المطلوبة فى الأسواق الإيطالية من أماكن إنتاجها بالمغرب إلى هناك خاصة القمح ، وتدرجيًا ومع مرور الوقت أخذ عدد التجار فى الزيادة والانتشار فى مدن الولايات الرومانية بالمغرب بعد تشجيع الهجرة والاستقرار فى المدن الرومانية خاصة بعد حركة الاستيطان المنظم التى تلت استيلاء قيصر على نوميديا عام ٤٦ ق.م. حيث كون هؤلاء التجار طبقة لها شأن وانتظموا فى نقابات تجارية ، حتى أنه خلال القرن الأول والثانى الميلاديين كون التجار فى المغرب جمعيات شملت كل من تجار الجملة والتجزئة وأيضًا أصحاب السفن والقائمون على أعمال النقل ، وبذلك أخذت التجارة منذ العصر الإمبراطورى شكل التجارة الرأسمالية وفقدت طابعها الفردى ، وهذا النظام الجديد كانت قوامه شركات تجارية تعمل برعوس أموال ضخمة ، وكانت

تعتبر مؤسسات مهنية Societates تعترف بها الدولة لما وجدته من سهولة في التعامل مع الهيئات أكثر من تعاملها مع الأفراد.^(٦٢)

مكن هذا النظام الحكومة الرومانية من تطبيق نظام الاحتكار على التجارة الخارجية للمغرب، حيث كانت السلع المغربية المطلوبة في الأسواق الإيطالية مثل القمح والزيت والنبيد تأخذ طريقها في البحر إلى هناك تحت إشراف ومراقبة الإدارة الرومانية من خلال الشركات والجمعيات التجارية التابعة للحكومة.^(٦٣)

٤- تحديد قيمة العملة وقدرتها الشرائية

كانت العملة المتداولة في المغرب خلال القرن الثاني قبل الميلاد ، وهو القرن الذي شهد احتلال الرومان لبلاد المغرب لا تزال نادرة، فكانت معظم الضرائب مثلًا تجمع عيًّا لا نقدًا ، وهناك ما يؤكد أن بعض المدن في المغرب استمرت في سك عملة خاصة بها بعد الاحتلال الروماني^(٦٤)، لكن النقد الروماني كان هو النقد الرسمي المستخدم في المغرب ، فمن أنباء حملة (قيصر) على أفريقيا نفهم أن (السيستيريوس) Sesterius، وهى عملة رومانية برونزية كانت متداولة في ولاية أفريقيا آنذاك^(٦٥)، فحين دخل قيصر مدينة (أوتيكا) فرض على أهلها غرامة قدرت بحوالى مائتى مليون (سيستيريوس) يدفعونها على ستة أقساط ولمدة ثلاث سنوات.^(٦٦)

بعد تأسيس (قيصر) لولاية أفريقيا الجديدة عام ٤٦ ق.م. صدرت عملة تحمل اسم (سيتيوس) Sittius، وكانت عليها كتابات لاتينية وذلك فى المنطقة التى منحها (قيصر) لسيتيوس.^(٦٧)، كما قام (قيصر) ضمن خطة التنمية الاقتصادية والمالية التى وضعها للولايات بإصدار عملة ذهبية (أوريوس) Aurius. وكانت تلك العملة الذهبية تساوى خمسة وعشرين (سيستيريوس).^(٦٨)

ازداد تداول العملات الرومانية بالمغرب خلال العصر الإمبراطورى الذى شهد ازدهارًا اقتصاديًا كان أحد أهم أسبابه استقرار قيمة العملة وقدرتها الشرائية التى لم يطرأ عليها تغيير ملحوظ منذ عهد (أغسطس) ذلك أنه منذ حصرها الإمبراطور فى ثلاث عملات هى (الأوريوس) Aurius الذهبى و(الديناريوس) Dinarius الفضى و (السيستيريوس) Sesterius البرونزى، وحدد القيمة الحقيقية لكل منهم حيث كان (الأوريوس) يساوى ٧.٢٧ جرام ذهب وهو ما يعادل خمسة وعشرين خمسة وعشرين (ديناريوس) و١٥٥ (سيستيريوس) وكان الأخير يمثل وحدة التعامل اليومي ويفوقه (الديناريوس) فى أهمية التبادل التجارى الخارجى ، أما

(الأوريوس)، فكان نادر الاستعمال نظراً لقيمتها الخاصة كعملة ذهبية ، غير أن قيمة (الأوريوس) و(الديناريوس) شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال القرن الثالث الميلادي، فأصبح وزن (الأوريوس) في عهد الإمبراطور (كاراكلا) Caracalla (212-217م) 6.5 جم ونال هذا الانخفاض من قيمة (الديناريوس) الذي انحدرت نسبة الفضة فيه من 99% في عهد (أغسطس) إلى 40% في عهد (كاراكلا) ، وارتفعت بالمقابل المعادن المخلوطة مع الفضة في العملة ، وهو ما تسبب في انهيار الاقتصاد الروماني ليس فقط في المغرب ولكن في سائر أنحاء الإمبراطورية ، والذي كان أحد أهم عوامل سقوطها^(٦٩).

ثالثاً- مصادر أخرى للدخل

كانت الصناعة من مصادر الدخل في ولايات المغرب الرومانية، بالإضافة إلى أعمال المناجم والمحاجر والغابات وبالنسبة للصناعة فقد كان دخل المغرب منها يكون معدوماً نظراً لتصدير منتجاته خام وجلب معظم المصنوعات من الخارج ، لكن مع بداية القرن الثاني الميلادي وانتشار زراعة الزيتون والكروم-كما مربنا- ارتبط بها صناعة الخمر والزيوت بسبب حاجة الأسواق الإيطالية إلى تلك المنتجات ، حيث أخذ الأباطرة يشجعون هذه الصناعة في المغرب ، كما بدأ رجال الأعمال الرومان استثمار أموالهم فيها وهو ما أدى إلى انتشار معاصر الزيتون في مناطق عديدة هناك لدرجة أنه لا يوجد منطقة تخلو منها بقايا معاصر الزيتون، ولعل أهم تلك المعاصر المعصرة التي أقيمت في مدينة (سطيفيس) Stifis-سطيف بالجزائر حالياً^(٧٠).

أما المناجم والمحاجر في المغرب فقد كانت قليلة مقارنة بالحقول والمراعي ، لكنها حظيت باهتمام الإدارة الرومانية التي كانت في حاجة إلى إنتاجها لبناء القلاع والحصون وتشبيد الطرق، ومن أشهر تلك المناجم منجم الرخام النوميدي في (سمتو) Simithu،- شمتو بالجزائر حالياً - والذي كان يحصل منه الرومان على حاجتهم من الرخام النوميدي الأحمر والأصفر الذي استخدم في زخرفة المعالم الأثرية في روما^(٧١)، وقد تنوعت طرق استغلال الرومان للمناجم والمحاجر كالتأجير إلى كبار الرأسماليين ، أو تأجير آبار منفردة إلى صغار المستأجرين على أن يؤدون ضرائب للحكومة عن هذا الاستغلال^(٧٢).

وبالنسبة للغابات ، فقد حصل الرومان على حاجتهم من الأخشاب من غابات موريتانيا عن طريق قبائل (المور) Mauri التي كانت تمارس حرفة قطع الأشجار من الغابات إلى جانب حرفة الرعي على حد قول (سترابون)^(٧٣).

من مصادر دخل الولايات أيضاً كانت التبرعات ، فقد ساهم نظام المدن و البلديات في خلق منافسة بين نبلاء المدن وأثريائها للترشح للحصول على عضوية مجالس المدن، وكان على المترشح أن يدفع للخزينة مبلغاً مالياً سمي بالمبلغ الشرعي اختلف مقداره حسب أهمية المدينة وحجم ثروتها، كما كان عليه أن يقدم التبرعات للإنفاق على الخدمات المقدمة للمدينة ، كذلك ما يوصى به الأغنياء بعد وفاتهم لصالح المدينة^(٧٤) ، وهذه الأموال والإيرادات كانت تودع في خزانة كل ولاية لمواجهة نفقاتها ، وكان من شأن ذلك أن تتحرر الحكومة الرومانية من بعض أعباء الإنفاق في الولايات.^(٧٥)

بالإضافة إلى ما تقدم كانت أعمال المصارف وإقراض المواطنين من سكان الولايات بالربا تدر أموالاً لخزانة المدن والولايات يتم توريد جزءاً منها للخزانة العامة في روما منذ عهد الإمبراطور (أغسطس) حيث كان الأباطرة يتصرفون بحرية في الخزائن الخاصة بالولايات^(٧٦).



خاتمة

اتضح لنا من خلال دراسة هذا البحث عدة نتائج وملاحظات مهمة حيث

- تبين لنا أن الأهداف الاقتصادية كانت وراء تجشم الرومان العديد من الصعوبات من أجل السيطرة على المغرب ، الذي نظر إليه الرومان على أنه منطقة استغلال وموردًا لا ينضب معينه يستطيعون الحصول منه على حاجتهم من الأموال والغلال لذلك عمل الرومان على تجنيد الطاقات البشرية والمادية لخدمة مصالحهم في تلك البلاد.
- اتضح لنا أيضًا من خلال الدراسة أن الأرض كانت تشكل أهم مصادر الدخل حيث كانت الزراعة عماد الازدهار الاقتصادي الذي شهده المغرب في العصر الروماني.
- أطلقت الإدارة الرومانية أيدي أثرياء المدن من الرومان لاستغلال خيراتها، وقد نجح هؤلاء في ذلك إلى حد كبير بعد أن كونوا طبقة رأسمالية كبرى عرفت كيف تنمي ثروتها على حساب الأهالي عن طريق الاستحواذ على أجود وأكبر مساحة من أراضي المغرب وشراء امتياز أو حق جمع الضرائب التي كانت أبشع صور الاستغلال.
- أبرزت الدراسة أن ما شهده المغرب من ازدهار اقتصادي نتيجة هذه الإدارة لم يكن انجازًا رومانيًا بحثًا ، بل أنه ثمرة مساهمة أهل البلاد مع الرومان ، فقد عمل الرومان على اتخاذ العديد من الإجراءات التي كانت بمثابة فرض قواعد علمية ونظمًا محكمة في استغلال موارد البلاد بطريقة أدت إلى بلوغ مستوى عالي من التقدم الفني في المجال الزراعي والصناعي والتجاري معتمدين في ذلك على الذين قاموا باستصلاح الأراضي وشق الترع والجسور والقنوات والوصول بالزراعة إلى تخوم الصحراء والعمل في معاصر الزيت وصوامع الغلال وأعمال البناء والتشييد.
- أدى اهتمام الرومان بالزراعة وتوسيع رقعة الأرض المزروعة كمصدر مهم من مصادر الدخل إلى تغليب ظاهرة الزراعة والعمران على ظاهرة الرعي والبداءة وبسبب ذلك دفع الرومان بحدود ولاياتهم إلى أقصى ما يمكن جنوبًا وترتب على ذلك فرض السلم والهدوء في هذا الاتجاه وحيث المناطق المتاخمة للصحراء والسيطرة على مقابر البدو الرعاة ومراقبة تحركاتهم واستخدام القوة والعنف أحيانًا لإجبارهم على الرحيل من أراضيهم وتحويلها لمزارع وكان لتلك السياسة نتائج إيجابية وأخرى سلبية، فبينما تحول بعض الرعاة لحياة الزراعة والاستقرار توجه البعض الآخر نحو الصحراء والأغوار والجبال وتحولوا هناك إلى عصابات لصوص وجموع عاطلين ثائرين على الحكم الروماني ومناهضين له وكان لهم دورًا كبيرًا في التخلص منه نهائيًا فيما بعد.

الهوامش

(١) محمد البشير شنييتي: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي ، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، ١٩٤٨م. ص ص ٦٢، ٦٣.

(٢) محمود سلام: نظم القانون الروماني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦م. ، ص ٣٤٢.

(٣) **Homo,L.:** primitive Italy,BK.I,CH.II,Cambridge Ancient History,L'Italie Primitive (٣) les Doubutsde l'imperialisme Romaines,paris,1953,p.82-72.

(٤) محمد البشير شنييتي: المرجع السابق، ص ٦٤.

(٥) نفس المرجع والصفحة.

(٦) قرر (جايوس جراكوس) Gaius Gracchus نقيب العامة إعادة بناء مدينة قرطاجنة وتوطين فقراء روما بها

وتقسيم أراضيها والأراضي التابعة لإقليمها إلى قطعاً متساوية تتراوح مساحة القطعة الواحدة بين مائة ومائتي

يوجيرا ليوزعها على ستة آلاف مستوطن روماني وعدم السماح لأي شخص بامتلاك أكثر من تلك المساحة.

رستوفتريف، م.: تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاقتصادي والاجتماعي، ترجمة زكي علي، محمد سليم سالم،

الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م. ، ص ص ٣٨٥، ٣٨٤.

(٧) محمود سلام: مرجع سابق ص ٣٤٣.

رستوفتريف، م.: مرجع سابق، ص ص ٣٨٤، ٣٨٩.

(٨) **Caesar : African War,I.32.2.**

(٩) محمد البشير شنييتي: المرجع السابق ص ٥٢.

(١٠) عبد اللطيف أحمد علي: التاريخ الروماني عصر الثورة من تيبيريوس جراكوس إلى

أوكتافيوس أغسطس، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧م. ، ص ص ٢-٤.

(١١) نفس المرجع والصفحات.

(١٢) أبو بكر حسني: مجتمعات المغرب تحت الاحتلال الروماني(٢٧ق.م.-٢٣٥م.)،

رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م. ، ص ١٢٧.

(١٣) محمد البشير شنييتي: المرجع السابق ص ص ٦٩، ٧٠.

(١٤) **Picard, G.CH: La Civilisation de L'Afrique Romaine,Paris, 1959,p.62.**

كان قانون (مانكيانا) بمثابة دستوراً زراعياً سمى نسبة إلى شخص لم يتوصل الباحثون لتحديد الصفة القانونية أو المهنية التي كان يشغلها، إلا أن البعض رجح أن يكون مبعوثاً من قبل الإمبراطور فيسبسيانوس) Flavius Vespasianus (٦٩-٧٩م.) كلفه الإمبراطور بوضع قوانين لتنظيم عملية الاستغلال الزراعي والعلاقات بين الملاك والفلاحين الذين أتاح لهم هذا القانون بعض الامتيازات والتي كان أهمها حق الملكية للذين يستصلحون الأراضي الفاحلة أو المهمله، وفي هذا الصدد أصدر الإمبراطور(هادريانوس) Hadrianus (١١٧-١٣٨م.) قانوناً يتعلق بالأراضي التي لم تفلح من قبل

أو التي أهملت لمدة تزيد عن العشر سنوات بأن تصبح ملكا لمن يستصلحها حتى ولو كانت ملكا لشخص آخر على أن يقدم المستصلح نصف إنتاجها للدولة.
محمد البشير شنييتي : وضعية الأرض وطرق استغلالها في بلاد المغرب في العهد الروماني وبداية العهد الإسلامي ، مجلة الدراسات التاريخية، العدد ٤٣، دمشق، ١٩٩٢م، ص ٣١-١٩.
Picard, G.CH: La Civilisation de L'Afrique Romaine, pp.60,61. (١٥)

شارل آنديري جوليان: تاريخ أفريقيا الشمالية (تونس - الجزائر - المغرب الأقصى) من البدء إلى الفتح الإسلامي ٦٤٧، ترجمة محمد مزالي، البشير سلامة، الطبعة الثالثة، الدار التونسية، تونس، ١٩٥١م. ، ص ٢٢٣.

(١٦) **محمد البشير شنييتي**: المرجع السابق ص ٥٣.
الكلمة اللاتينية Centuria، تعنى مساحة حفل قدرها خمسين هكتار في المتوسط، وعملية المسح أو الكنترة عملية إدارية هندسية يقوم بها مهندسو المساحة تتمثل في تخطيط الأراضي التي يراد مسحها بخطين متعامدين أحدهما شرق - غرب وهو خط (الديكومانوس الكبير) Decumanus Maximus، والآخر شمال- جنوب وهو خط (الكارديو الكبير) Cardo Maximus، - نسبة إلى الخطين الوهميين اللذين يلتقيان في مدينة روما التي تتوسط العالم عن طريقهما ، حيث نقلت هذه الفكرة إلى الولايات وأصبحت الأساس في أعمال المساحة والتخطيط - وهذان الخطان هما بداية لخطوط موازية لهما وبذلك يتم الحصول على قطع رباعية ضلع كل واحدة حوالي ٧١٠م ، فتكون مساحة القطعة الواحدة حوالي خمسين هكتار.

Picard, G.CH: La Civilisation de L'Afrique Romaine, p.60.

(١٧) **محمد البشير شنييتي**: المرجع السابق، ص ٥٣-٦٠.

(١٨) **شارل آنديري جوليان**: مرجع سابق ص ٢٢٢، ٢٢٣.
كان هذا النوع من الأراضي مجالاً لحركة التوسع الزراعي التي بلغت أوجها في القرن الثالث الميلادي إبان عصر الأباطرة السيفيريين عن طريق الزراعة الشجرية التي تسلفت الهضاب وغطت السهوب ولامست الكتبان الرملية جنوب نوميديا.
محمود سلام: مرجع سابق ص ٣٤٢-٣٤٩.

Picard, G.CH: La Civilisation de L'Afrique Romaine, p.50. (١٩)

Gsell, S.: Histoire Ancienne de L'Afrique du Nord, T.IV, Paris, 1913., p.29.(٢٠)

(٢١) **العود محمد الصالح**: التحولات الحضارية في شمال أفريقيا في الفترة الوندالية (٤٢٩-٥٣٤م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٧.

(٢٢) **محمد البشير شنييتي**: المرجع السابق، ص ٩٠.

(٢٣) **عقون محمد العربي**: الاقتصاد والمجتمع في الشمال الأفريقي القديم، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،

الجزائر، ٢٠٠٨م، ص ١٠٤.

(٢٤) **خنيش عبد الفتاح** : التوسع الزراعي في أفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية، رسالة ماجستير، كلية



- العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قسنطينة، الجزائر ، ٢٠١٣م.، ص ١٢٦.
- (٢٥) محمد البشير شنييتي: المرجع السابق ص ٩١، ٩٢.
- (٢٦) خنيش عبد الفتاح :مرجع سابق ، ص١٢٧.
- (٢٧) محمد البشير شنييتي : التوسع الروماني نحو الجنوب وأثاره الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة الأصالة ، وزارة التعليم الأصلي والشئون الدينية، الجزائر ، عدد خاص ، ص ص ٢-٤.
- (٢٨) Herodotus: IV. 79,80.
- (٢٩) Pliny:V,119.
- (٣٠) Strabo: XVII,III,6,7.
- (٣١) Gsell, S.: op,cit,T.I,P.78.
- (٣٢) Strabo: XVII,III,7.
- (٣٣) محمد البشير شنييتي:التغيرات الاقتصادية والاجتماعية،مرجع سابق، ص ١٠٣.
- (٣٤) خنيش عبد الفتاح :مرجع سابق، ص١٨٦.
- (٣٥) رشيد الناصوري: تاريخ المغرب الكبير في العصور القديمة، أسسها التاريخية والحضارية والسياسية، الجزء الأول، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١م.، ص ص ٣٤١.
- (٣٦) سمي هذا النوع من الآبار بالأرتوازية نسبة إلى منطقة أرتوز Artois في شمال شرق فرنسا بسبب انتشاره بها ، وتتكون تلك الآبار من ثنية التوائية مقعرة أو منطقة حوضية تحدها حوائط مرتفعة بحيث تنحدر المياه من جميع الجهات نحو قاعها فإذا ما مالت الطبقات الصماء التي تحتوى فيما بينها الطبقة المنفذة للمياه والمنتشعة بالمياه الجوفية (خزان المياه الجوفية) ميلا متقاربًا بحيث تظهر هذه الطبقة كأنها منتشية انتشاء مقعر، فلا بد من أن يساعد ذلك على تكوين حوض أرتوازي تختزن فيه المياه الباطنية،حتى إذا حفرت بئر في وسط الانتشاءات صعدت المياه إلى السطح صعودًا طبيعيًا قويًا لكي تتعادل مع منسوب الماء الأعلى في الطبقة المسامية المقعرة.
- أمنة أبو حجر: المعجم الجغرافي، دار أسامة للطبع والنشر ، عمان، ٢٠٠٩م.، ص ٦
- (٣٧) محمد البشير شنييتي:التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص ١٠٨.
- (٣٨) خنيش عبد الفتاح :مرجع سابق ص ص١٨٨، ١٨٩.
- (٣٩) هيام الصفدي: تاريخ الرومان في العصور الملكية والجمهورية والإمبراطورية حتى عهد الإمبراطور قسطنطين ، دار الفكر الحديث ، لبنان ، ١٩٦٧م، ج١، ص ٢٢٧.
- (٤٠) محمد البشير شنييتي:التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ص ص ١١٤، ١١٥.
- (٤١) هيام الصفدي: مرجع سابق ، ص ٢٢٧.
- (٤٢) عقون محمد العربي:الاقتصاد والمجتمع في الشمال الأفريقي القديم ، مرجع سابق ، ص ١٤٦.
- (٤٣) Gsell, S.: op,cit,T.VI,P.72-74.
- (٤٤)
- (٤٥) Cary,M.: A History of Roman Down to the Reign of Constantine, London,1938, p.496.
- (٤٦) آمال مصطفى كمال: نظام الحكم في ولاية أفريقيا الرومانية من ٤٦ق.م.إلى ٢٨٤م، رسالة ماجستير،



غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣م.، ص١٩٧.

- (٤٧) نفس المرجع والصفحة.
- (٤٨) **Bovill,E.W.:**THE Golden Trade of the Moors,Oxford,1961,p.611.
- (٤٩) **Strabo:** XVII,III,12.
- (٥٠) **Herodotus:** IV.196.
- (٥١) شارل أندري جوليان: مرجع سابق، ص ٢١٠.
- (٥٢) عقون محمد العربي: الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص ١٢٩.
- (٥٣) **Rouge,I.:**Recherches Sur L'Organisation Du Commerce Maritime en Mediterranees Sous L'empire Romaine,paris,1965,P.25.
- (٥٤) شارل أندري جوليان: مرجع سابق ، ص ص ٢٤٤،٢٤٥.
- (٥٥) عقون محمد العربي: الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص ١٤٠.
- (٥٦) شارل أندري جوليان: مرجع سابق، ص ١٨٩-١٩٨.
- (٥٧) **Pliny:** V.72.
- (٥٨) **Salama ,p.:**Les Voies Romaine de L'Afrique du Nord,Alger.1951,p.45.
- (٥٩) **Rouge,I.:**op.cit. P.25.
- (٦٠) شارل أندري جوليان: مرجع سابق ، ص١٩٧.
- (٦١) **Strabo:** XVII,III,12.
- (٦٢) شارل أندري جوليان: مرجع سابق ص ٢٢٧
- رستوفتزف، م.: مرجع سابق، ص ٢٣٣.
- (٦٣) أحمد الياس : سلع التجارة الصحراوية، الصحراء الكبرى، مركز جهاد الليبيين، ليبيا، ١٩٧٩، ص ص ٢-٣٨.
- (٦٤) أمال مصطفى كمال: مرجع سابق ص ٢٥٦.
- كانت المدن على الساحل في الولايات الرومانية بالمغرب من (هيبودياريتوس) Hippodiaritus_ ينزرت بتونس حالياً- حتى (البتيس الكبرى) Magna Leptis تصدر عملات خاصة بها قبل الاحتلال الروماني ، فقد استمرت (ثابراكا) و(البتيس الكبرى) Leptis Magna على سبيل المثال تصدر عملة ذات نقوش بونية حتى عهد الإمبراطور (تيريوس) Tiberius(١٤-٣٧م).
- Haywood,R.M.:** An Economic Survey of Ancient Rome Vol.IV Part,1.Roman Africa,edited by: Tenny Frank, U.S.A.,1959.P.107.
- (٦٥) **Mattingly Harold:** Roman Coins from the Earliest Times to the Fall of the Western Empire,London,1956. p. 24.
- (٦٦) **Caesar :** African War,97.
- (٦٧) **Pliny:** V. II, 21.
- (٦٨) **Fritz,M.,Meichel Heim and Cerdric,A.:** A History of Roman (People, U.S.A., 1962,p.214.
- (٦٩) محمد البشير شنييتي: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ١٣٦، ١٣٧.
- (٧٠) **Camps,Fabrer(CH)**L'Olivier et l'huile dans L'Afrique Romaine Ed MP.
- Officiel,Ager.1935,p.28-30.



- (٧١) عقون محمد العربي: مرجع سابق، ص ص ١٤٦، ٥٤.
- (٧٢) رستوفتريف، م.: مرجع سابق، ص ٤٠٤.
- (٧٣) Strabo: XVII,III,7.
- (٧٤) أحمد توفيق المدني: قرطاجنة في أربعة عصور من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي، الهيئة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨١م، ص ١٠٧.
- (٧٥) رشيد الناصوري: مرجع سابق ص ٢٥.
- (٧٦) رستوفتريف، م.: مرجع سابق، ص ٢٤٦.

مراجع البحث

أولاً- المصادر.

1. **Caesar:** Alexandrian, African and Spanish Wars, Translated by: WayA.G.,L.C.L., London, 1914.
2. **Herodotus:** History, Translated by: George Rawlinson, vol. IV, Cornell University, New York, 1909.
3. **Pliny:** Natural History, Translated by: Jhon Bostock, vol. III, London, 1855.
4. **Strabo:** Geography, Translated by: Horace Leonard, vols. I, II, L.C.L., London, 1917.

ثانياً-المراجع.

١- المراجع العربية والمعربية.

- ١- أحمد النياس : سلع التجارة الصحراوية، الصحراء الكبرى، مركز جهاد الليبيين، ليبيا، ١٩٧٩م.
- ٢- أحمد توفيق المدني: قرطاجنة في أربعة عصور من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي، الهيئة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨١م.
- ٣- أمينة أبو حجر : المعجم الجغرافي، دار أسامة للطبع والنشر، عمان، ٢٠٠٩م.
- ٤- رستوفتزف، م.: تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاقتصادية والاجتماعي، ترجمة زكي على، محمد سليم سالم، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.
- ٥- رشيد الناصوري: تاريخ المغرب الكبير في العصور القديمة، أسسها التاريخية والحضارية والسياسية، الجزء الأول، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١م.
- ٦- شارل أندري جوليان: تاريخ أفريقيا الشمالية (تونس - الجزائر - المغرب الأقصى) من البدء إلى الفتح الإسلامي ٦٤٧، ترجمة محمد مزالي، البشير سلامة، الطبعة الثالثة، الدار التونسية، تونس، ١٩٥١م.

٧- عبد اللطيف أحمد علي: التاريخ الروماني عصر الثورة من تيبيريوس جراكوس إلى أوكتافوس أغسطس، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧م.

٨- محمد العربي عقون: الاقتصاد والمجتمع في الشمال الأفريقي القديم، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٨م.

٩- محمد البشير الشنيتي: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع، الميلادى، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٤٨م.

١٠- محمود سلام: نظم القانون الروماني، دار النهضة، القاهرة، ١٩٦٦م.

١١- هيام الصفدى: تاريخ الرومان في العصور الملكية والجمهورية والإمبراطورية حتى عهد الإمبراطور قسطنطين، الجزء الأول، دار الفكر الحديث، لبنان، ١٩٦٧م.

٢. المراجع الأجنبية

1. **Bovill, E.W.:** THE Golden Trade of the Moors, Oxford, 1961.
2. **Camps, Fabrer (CH):** L'Olivier et Huile l'dans L'Afrique Romaine
Ed MP. Officiel, Ager. 1935.
3. **Cary, M.:** A History of Roman Down to the Reign of
Constantine, London, 1938.
4. **Fritz, M., Meichel Heimand, Cedric, A.:** A History of Roman
People, U.S.A., 1962.
5. **Gsell, S.:** Histoire Ancienne de L'Afrique du Nord, Tomes,
1-8, Paris, 1913.
6. **Haywood, R.M.:** An Economic Survey of Ancient Rome VOL. IV
Part, 1. Roman Africa, Edited by: Tenny Frank. U.S.A, 1959.
7. **Homo, I.:** Primitive Italy, BK. L, CH. II, Cambridge Ancient History,

L'Italie Primitive les Doubutse de l'Imperialisme Romaines,
Paris,1953.

8. **Mattingly Harold:** Roman Coins from the Earliest Times to
the Fall of the Western Empire,London,1956.

9. **Picard, G.CH:** La Civilisation de L'Afrique Romaine,Paris,
1962.

10. **Rouge,I.:**Recherches Sur L'Organisation Du Commerce
Maritime en Meditteranees Sous L'empire
Romaine,paris,1965.

11.**Salama ,p.:**Les Voies Romaine de L'Afrique du
Nord,Alger.1951.

ثالثاً- الدوريات

- ١- **محمد البشير شنييتي** : التوسع الروماني نحو الجنوب وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، مجلة
الأصالة ، وزارة التعليم الأصلي والشئون الدينية، عدد خاص، الجزائر،
١٩٩٠م.
- ٢- _____ : وضعية الأرض وطرق استغلالها في بلاد المغرب في العهد الروماني
وبداية العهد الإسلامي ،مجلة الدراسات التاريخية، العدد ٤٣، دمشق،
١٩٩٢م.

رابعاً- الرسائل الجامعية

- ١- **أبو بكر حسني**: مجتمع المغرب تحت الاحتلال الروماني(٢٧ق.م.-٢٣٥م.) ، رسالة
ماجستير،معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م.
- ٢- **العود محمد الصالح**: التحولات الحضارية في شمال أفريقيا في الفترة الوندالية(٤٢٩-
٥٣٤م.)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة
منتوري، الجزائر، ٢٠١٠م.
- ٣- **آمال مصطفى كمال**: نظام الحكم في ولاية أفريقيا الرومانية من ٤٦ق.م.إلى ٢٨٤م، رسالة
ماجستير، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة
القاهرة ، ١٩٩٣م.
- ٤- **خنيش عبد الفتاح** : التوسع الزراعي في أفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية،رسالة
ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة قسنطينة،الجزائر،
٢٠١٣م.

